العدد (1467) السنة السادسة - الأحد (29) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العراق ينظر في منح المستثمرين الاجانب في قطاع النفط شروطا افضل عن نيويورك تايمز

ترجمة: علاء خالد غزالة

بغداد – تنظر الحكومة العراقية في تقديم حوافز جديدة للشركات الاجنبية لحملها على الاستثمار في قطاع النفط، حيث تمس الحاجة الى زيادة الانتاج. وتتضمن هذه الحوافز عروضا بتمليك اغلبية الاسهم في المشاريع المشتركة لتطوير حقول النفط والغاز الضخمة في البلاد، حسبما افاد مسؤول عراقي رفيع يوم الاربعاء.

وقال المسؤول انه سوف يتاح للشركات الاجنبية ان تمتلك حتى ٧٥ بالمئة من المشاريع الجديدة. وكان العراق قد عرض على الشركات الاجنبية التي تفاوض معها، ومنها اكسون موبيل وورويال دوتش شيل، استملاك ما لا يزيد على ٤٩ بالمئة من اسهم المشاريع المشتركة لتطوير الحقول النفطية الموجودة والجديدة.

وقد طلب من الشركات الاجنبية، ضمن عملية رسمية وضعت السنة الماضية، ان تقدم عروضها للحصول على حقوق المشاركة في توسيع الانتاج النفطي العراقي. لكن العديد من الشركات كانت متشككة حول الشروط التي وضعتها البلاد، وقالوا انها تفتقر الى الحوافز الكافية. وفي نفس الوقت، فان التحسن الامني في العراق يعني ان الشركات الاجنبية اصبحت متحمسة للاستثمار في البلاد بعد عقود من الحروب والعقوبات التي ابقت هذه الشركات بعيدة عن العراق. وقال وزير النفط العراقي، حسين الشهرستاني، في حديثه الى منظمة الاوبك في جنيف يوم الاربعاء، ان العراق سوف يسمح للمرة الاولى للشركات الاجنبية ان تشارك في الارباح من الانتاج النفطي مباشرة، بدلا من البدلات الثابتة في المشاريع المشتركة المعروضة حاليا. سوف يتم تطبيق هذه الترتيبات، التي تعرف باتفاقية المشاركة في الانتاج، على الاستكشافات الجديدة غير المضمونة، وهي سوف تقدم ايضا حوافز اضافية الى المستثمرين الاجانب وتسمح لهم باستعادة استثماراتهم بسرعة اكبر. وأكد السيد ثامر الغضبان، كبير مستشاري رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، ووزير النفط السابق، تصريحات السيد الشهرستاني.

وقد كانت هناك معارضة شديدة في البرلمان من قبل العديد من الاحزاب السياسية ضد اية استثمارات اجنبية، واكثر من ذلك ضد فكرة اتاحة الفرصة للشركات الاجنبية ان تمتلك اغلبية الاسهم في المشاريع المشتركة. وحتى العقد المقترح مع شركة شيل لانتاج الغاز الطبيعي في جنوب العراق، والذي يمنح الشركة حصة ٤٩ بالمئة، قد تعرض الى الادانة في البرلمان.

وقال برهم صالح، نائب رئيس الوزراء العراقي، والذي ترأس المراجعة التي قامت بها الحكومة العراقية لاصلاح القطاع النفطي، ان منح الشركات الاجنبية حوافز اضافية قد تأخر كثيرا. واضاف: «هناك اجماع على ان السياسة والادارة النفطية الحالية هي في وضع كارثي.»

وقال السيد الغضبان انه اضافة الى عملية تقديم العروض الرسمية التي تم وضعها العام الماضي، كان العراق يتفاوض مباشرة مع عدد من الشركات العالمية لزيادة الانتاج من الحقول النفطية الموجودة. ويبدو ان اول هذه الحقول يقع في الناصرية، والذي خطط العراق ان يطوره بنفسه. وتخوض الحكومة العراقية نقاشات مع شركة ايني الايطالية وشركة ريبوزال الاسبانية وشركة نيبون اويل اليابانية، حسبما قال المسؤولون العراقيون.

وقال السيد صالح ان مراجعة السياسة النفطية التي انجزت في الاول من آذار دعت الى اعادة النظر في الحظر على اتفاقيات مشاركة الانتاج، واضاف: «لا يمكن القبول بالوضع الحالي.»

وقال ابراهيم بحر العلوم، مستشار السيد المالكي للشؤون النفطية، ان هناك اتفاقاً واسعاً ان العراق يحتاج الى طرق جديدة لجذب اهتمام المجموعات النفطية الاجنبية. واضاف: «لكن علينا ان نقرر ماهي هذه الطرق.»

وقال انه لا علم له بتصريحات السيد الشهرستاني التي ادلى بها يوم الاربعاء، لكن فكرة منح اغلبية الاسهم للشركات الاجنبية سوف تكون مثارا للجدل. وقال: «هذه قضية معقدة وحساسة للغاية.»

يقترح العراق الان ان يمنح ملكية اسهم حقول النفط او الغاز الى الشركات الاجنبية، لكن دستور البلاد الجديد يمنع ذلك. بدلا من ذلك، يمكن للشركات العالمية ان تمتلك حصة اكبر في الشركات المشتركة، والتي سيتم تأسيسها لتطوير واستخدام الحقول النفطية.

ولم يتسن لنا الوصول الى السيد الشهرستاني للتعليق على الموضوع.

وقد توجب على العراق ان يخفض من ميزانيته بشدة نتيجة انخفاض اسعار النفط. وقال السيد الشهرستاني ان ذلك قد ساهم في الحاجة الى «زيادة فورية الى انتاج اضافي.» وقال السيد الشهرستاني ان العراق ينتج حاليا ٢،٤ مليون برميل يوميا ويأمل في زيادة الانتاج الى ٦ ملايين برميل يوميا خلال الاعوام الست القادمة. وهو يقدر ان الانتاج الاضافي سوف يتطلب استثمارا بقيمة ٥٠ مليار دولار. وكان السيد الشهرستاني قد عارض في الماضي اي مقترح لاتفاقيات مشاركة الانتاج مع الشركات الاجنبية. لكن موقفه اصبح اكثر لينا يوم الاربعاء.

وقال في فينا: «نحن لا ننحي جانبا اتفاقيات مشاركة الانتاج بالكامل، لكن من المرجح ان يكون هذا للحقول الجديدة والتي لم يتم استكشافها وتقييمها بعد. نحن ننظر في تقديم ذلك في عروض تعلن في وقت لاحق هذا العام. هناك ٦٥ منطقة ذات فرص طيبة لاستكشاف النفط والغاز في العراق.»

مجالس الصحوة تشكو من عدم توظيف أعضائها

ترجمة: نجاح الجبيلي

أشرت القوات الأمريكية حدثاً مهماً آخر في المبادرة التي ربما ساهمت كثيراً في ترويض العنف في العراق: كل رجال الصحوات البالغ عددهم ٩٤٠٠٠ عدا ١٠٠٠٠ – والعديد منهم كانوا مقاتلين سابقين وافقوا مقابل المال على الكف عن قتل الجنود الأمريكان- تم تحويلهم تحت سيطرة القوات العراقية.

والشيء ذو المغزى أن رجال الصحوات لم يحتفلوا بنقلهم. في اليوم نفسه أعلنت إحدى مجاميع المقاتلين شمال بغداد بأنها استقالت من مجلس الصحوة، وهو الاسم الذي يطلقه العراقيون على ما يسميه الأمريكان « أبناء العراق». وفي بلدة سلمان باك اجتمعت مجالس الصحوة في شمال بغداد وضواحيها في منطقة كانت تسمى سابقاً «حلبة الموت»، لتشجب المساعي العراقية لدمجها.

وهذه من المؤشرات على أن صبر الصحوات بدأ ينفد في لحظة صعبة. إذ بعد أشهر من الوعود، منح ٥٠٠٠ فرد فقط من أعضائها وظائف ثابتة في قوات الأمن العراقية. وهذه الوعود أعطيت السنة الماضية حين كان العراق يزخر بأموال النفط.

أما الآن ومع تقليص ميزانية الدولة بسبب هبوط أسعار النفط فإن لدى الحكومة مشكلة في دفع أجور الموظفين الحاليين وهي أكثر أهمية من تقديم مسلحين كانوا سابقا موضع شك لدى الحكومة العراقية.

وفي مقابلات مع زعماء العديد من مجالس الصحوة المحلية شكوا كلهم تقريباً بحاجتهم إلى الوظيفة الدائمة وتأخير الدفع واعتقال أعضاء الصحوات برغم الوعود بالعفو العام.

ربما الأمر الأكثر شؤماً تعبير العديد منها بالقلق من أن بعض أتباعهم قد يقودهم ذلك إلى الرجوع إلى تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين» وهي جماعة إرهابية من العراقيين مع بعض القيادات الأجنبية، في الوقت الذي يقول الزعماء العسكريون العراقيون والأمريكان بأن تلك الجماعة يبدو أنها قد حققت مكتسبات حول بغداد وبرغم أنها قليلة إلا أنها تبعث على القلق.

والشكاوى ليست جديدة تماماً، لأن أعضاء الصحوات ساوموا من أجل السلطة والمال لكن التهديد بالعودة إلى المسلحين يصبح أكثر تحمساً كلما مرّ الوقت من دون تحقيق وعود الحكومة بتوفير الوظائف.

يقول عادل المشهداني وهو قائد لمجلس الصحوة في منطقة الفضل في بغداد ، حيث استطاع ١٢ فرداً فقط من مجموع ١٨٠ على الالتحاق بالشرطة : « حتى الآن كل ما حصلنا عليه هو الوعود فقط. حين لا تستطيع الحكومة أن تدفع لهم بما يكفي للعيش فإن القاعدة والجماعات المسلحة مستعدة للدفع لهم بسخاء».

في الوقت نفسه أقرّ بأنه في السنة الماضية كان هناك فقط ٥٠٠٠ مقاتل أدمجوا مع قوات الأمن العراقية وأكثرهم في الشرطة. وهذا تحايل على تعهد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي بوضع ٢٠ ٪ منهم في قوات الشرطة. وتعهد السيد المالكي أيضاً بأن الـ ٨٠٪ الباقية سوف يحصلون على وظائف في الوزارات الأخرى.

وتزامناً مع زيادة القوات الأمريكية خلال السنتين الماضيتين فإن حركة الصحوة منحت الثقة الكاملة بسبب مساعدتها في القضاء على العنف في المناطق الملتهبة.

غير أن البرنامج لم يقصد منه أن يكون دائما؛ وكانت الفكرة دائماً هي العثور لهم على وظائف وانخراطهم في القوات الأمنية والحكومة.

قال الجنرال فريتر بأنه لم يصب بالقلق من العدد القليل من الصحوات التي تم دمجها حتى الآن، مخمناً بأن كل الأعضاء البالغين ٩٤٠٠٠ سيكون لديهم وظائف حكومية في نهاية هذه السنة. وقال أنه حتى الآن هناك ٣٠٠٠٠ وظيفة قد وعدت بها وزارة الصحة و ١٠٠٠٠ لوزارة التربية و٥٠٠ لوزارة النفط.

لكن المسؤولين الأمريكان الآخرين ليسوا متأكدين بسبب الظرف المالي الصعب للحكومة العراقية نتيجة انهيار أسعار النفط ويتساءل مسؤول عسكري أمريكي حسن الاطلاع عن البرنامج مفضلاً عدم ذكر اسمه» هل نظن حقاً أن الحكومة العراقية عازمة على توفير ١٠٠٠٠٠ وظيفة جديدة في الوقت الذي تعاني انخفاضا كبيرا في عائداتها؟»

يقول المسؤول ويستعمل مختصر S.O.L لأبناء العراق :» علينا أن ندرك أن الحكومة العراقية لديها برنامج لتوظيف أبناء العراق لكن القاعدة وكل تلك الجماعات لديها أيضا برنامجها الخاص أيضاً لاجتذابهم «.

ولا يشك أحد بأن العديد من الحاصلين على المال الأمريكي كانوا في السابق من المسلحين وبعضهم وقفوا في صف القاعدة في يوم من الأيام. وفي الأساس فأنهم قد تم الدفع لهم كي يغيروا اتجاههم. لقد دفع لهم رواتب: وقد قتل منهم ٥٠٠ في القتال الذي تم فيه طرد القاعدة من مناطقهم وقراهم في عامي٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

ورغبة أعضاء الصحوة في التضحية بحياتهم في قتال القاعدة أقنع الزعماء العراقيين حول السيد المالكي في تقليل شكهم وكسب ود هؤلاء المقاتلين المحليين. وقد أطرى العديد من زعماء الصحوة السيد المالكي لكنهم قالوا بأن المكونات الأخرى في الحكومة العراقية تعرقل مساعيه.

يقول الشيخ عواد الحربوسي الذي فقد ابنه وأبيه وأربعة من أقربائه لقتاله القاعدة والذي ما زال يتزعم مجلس الصحوة في التاجي شمال بغداد :» الجيش العراقي يعتبرنا أعضاءً في القاعدة وليس زعماء لمجالس الصحوة. لقد ضحينا من أجل طرد القاعدة ، فهل هذا جزاؤنا؟»

وقال أن أتباعه صوتوا لترك مجلس الصحوة على البرغم من أنهم يودون البقاء في مراكزهم. ويضيف موحياً إلى أن تلك الخطوة مجرد رمزية حتى الآن:» هذه رسالة إلى رئيس الوزراء» بينما تقول القوات الأمريكية بأن هناك ١٦٤ من أعضاء الصحوات قد تم القبض عليهم في السنة الماضية يقول العقيد جفري كولماير الذي يدير البرنامج تحت قيادة الجنرال فريتر:» العديد منهم قبض عليهم لسبب معقول». غير أن أعضاء الصحوات يشكون بأن العدد الحقيقي أكبر من ذلك. قال محمود عبد الله الجبوري وهو قائد أمني لمجلس الصحوة في المدائن بأنه في تلك المنطقة هناك العديد من مذكرات القبض على المئات من أعضاء الصحوة و «بضمنهم أنا» وكان مختفياً وتم الاتصال به بالتلفون.

ولدى أعضاء الصحوة دافع قوي للبحث عن مواقع في الحكومة فراتبهم الذي يتراوح ما بين ٢٥٠ دولاراً إلى ٣٠٠ دولار في الشهر أقل من نصف راتب ضباط الشرطة والجنود. فضباط الشرطة يتقاضون ٦٠٠ دولار بالشهر والجنود نحو ٧٥٠ دولاراً إضافة إلى الامتيازات الأخرى.

وحتى هذا الراتب الضئيل يأتي متأخرا غالباً. فمن بين المجالس السبعة في ديالى وبغداد حيث يدفع الجيش العراقي لها الراتب، وجد أن ستة منها ما تزال رواتبها غير مدفوعة منذ شهرين.

مسؤول حكومي عراقي: قال أن مشكلة الراتب مؤقتة بسبب التأخر في المصادقة على الميزانية الجديدة.

يقول زهير الجلبي عضو لجنة المصالحة في مكتب رئيس الوزراء :» سوف تتعامل الحكومة العراقية بإخلاص مع مجالس الصحوة».

وألقى المسؤول الأمريكي باللائمة على « الفوضى البيروقراطية» التي تخلق التأخر في دفع الرواتب. ويضيف:» هناك مشاكل لكنها لم تتطور إلى أزمة حتى الآن».

عن صحيفة نيويورك تايمز

شركات دنماركية تحت طائلة القانون بتهمة رشوة النظام السابق

ترجمة: جمال جمعة

دعا المدعي القضائي العام في الدنمارك إلى مصادرة ما يربو على ١٠٠ مليون كراون دنماركي من ١٣ شركة، من ضمنها شركة جروندفوس الشهيرة، بتهمة التعامل اللاشرعي مع نظام صدام حسين. ١٣ شركة من الشركات الدنماركية عليها الآن أن تمد يديها إلى جيوبها لتسديد غرامات باهظة بسبب أرباحها التي كدستها من خلال ما يسمى ببرنامج (النفط مقابل الغذاء) إبان فترة الدكتاتور العراقي السابق. ذلك ما يطالب به المدعي العام الخاص بالجرائم الاقتصادية بعد أن نال الضوء الأخضر من محكمة الدولة العليا لإقامة دعوى قضائية ضد ١٣ شركة دنماركية كسبت الملايين عن طريق التعامل مع النظام السابق في العراق . «تبلغ القيمة الإجمالية لعقود تلك الشركات نحو نصف مليار كراون دنماركي»، يقول ينز مادسن المدعي القضائي العام ورئيس قسم الشرطة الخاص، مؤكداً أن هذه الشركات قد خرقت القانون من خلال دفعها ما يسمى بـ «عمولة خدمات ما بعد البيع» للنظام في العراق لكي تنال حصة من أموال برنامج (النفط مقابل الغذاء) الذي كان مخصصاً لشراء السلع الإنسانية. شركة جروندفوس للمضخات هي واحدة من الشركات التي تقع تحت طائلة أمر المصادرة، وهي مشغولة الآن بمطالعة ودراسة الأمر القضائي الذي أصدره المدعي العام ضدها. يقول كيم نوهر مدير الاتصالات في الشركة :»نحن لن نتخذ موقفاً في ما يخص شأن طلب المصادرة لحين إتاحة الفرصة للإدارة كي تطلع على جميع الأوراق المقدمة إلينا من قبل المدعي العام بهذا الخصوص ودراستها بعناية. سنمنح أنفسنا وقتاً كافياً لتمحيص الأوراق بشكل عميق لمعرفة ماذا يدور في خلد المدعي العام وما الحجج التي يستند عليها قبل أن نعطي رأينا في هذه القضية»، مضيفاً إلى أن الشركة وضعت كل أوراقها على الطاولة مفتوحة أمام أنظار الجميع. «سيسعدنا أن نتحاور مع كل السلطات المعنية بالموضوع من أجل وضع الأمور في نصابها كما كنا نفعل ذلك في جميع الأوقات، وربما سيكون علينا أن نعيد قراءة دروسنا من جديد إذا اقتضت الضرورة»، على حد تعبير كيم نوهر.

اتهامات بالرشوة :

شركة جروندفوس هي إحدى الشركات التي وجهت إليها تهمة الرشوة سابقاً، لكن هذه الاتهامات سقطت بالتقادم مع مرور الزمن، إلا أن المدعي العام ينز مادسن أكد أن نفس الأدلة التي استخدمت في الاتهامات السابقة سيتم استخدامها في قضية المصادرة هذه.

يطالب المدعي العام في هذه القضية المقامة ضد الشركات الدنماركية الثلاث عشرة بغرامة تتراوح ما بين ٨٠ . ١٠٠ مليون كراون للمصادرة، وستتم بعد ذلك متابعة فيما إذا كانت هذه الشركات ستقوم بدفع المبالغ طواعية أم سيضطر الإدعاء العام إلى إقامة دعاوى جديدة في المحاكم من أجل استحصالها قانونياً. في شركة الأدوية ليو فارما، وهي شركة أخرى من هذه الشركات المتهمة، فإن مدير العلاقات داغ هولمستد يؤكد أن الشركة ستتعاون مع السلطات، إلاّ أنه يرفض بشدة الاتهامات الموجهة لشركتهم فيما يتعلق بقيامهم بخرق القانون، لكنه يفضل ألا يعلّق على مطالبة الادعاء العام لهم بدفع تلك المبالغ لكي يتجنبوا مواجهة القضية في المحاكم.

توجد على قائمة الأمم المتحدة قائمة تضم ٢٥٠٠ شركة قامت بخرق القانون فيما يتعلق ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)، ومن ضمن هذه الشركات المدرجة شركات دنماركية كبيرة كشركة نوفو نوردسك التي تمتلك أيضاً شركات فرعية صغيرة مثل أوتيكون وفلسمث، لكن المدعي القضائي العام لم يجد من الأدلة ما يكفي لمطالبتها بدفع تعويضات. في تقرير رسمي صادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ تناول فيه برنامج (النفط مقابل الغذاء) فإن أكثر من ٢٠٠٠ شركة قامت بدفع نحو ١١ مليار كراون كرشوة غير قانونية أو عمولات بيع إلى صدام حسين خلال مدة سريان البرنامج من عام ١٩٩٦. ٢٠٠٣. برنامج (النفط مقابل الغذاء) كان واحداً من أكبر برامج المساعدات الإنسانية في العالم وكان يتيح للعراق أن يبيع النفط والحصول على المال لأغراض المساعدات الإنسانية، لكن هذه الأموال كان يجب ألا تذهب إلى جيوب النظام العراقي، لكن هذا ما حدث بالضبط. فوفقاً للمدعي العام الدنماركي فإن الشركات التي ينوي مقاضاتها دفعت رسوماً عما يسمى «رسوم ما بعد البيع» إلى النظام مباشرة مقابل السماح لهم بالانخراط في برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وبهذه الطريقة فقد ساهمت هذه الشركات بشكل مباشر في إدامة عمر نظام صدام .

عن صحيفة الإنفورميشن

ست سنوات على الاحتلال والمياه في العاصمة بغداد غير صالحة للشرب

ترجمة: وفاء حميد الرزاق

الرائحة الكريهة المنبعثة من فضلات الناس في الشوارع كافية لتعطي تصورا ل فلاح أبو حسن أن المياه غير صالحة للشرب. ابنته الرضيعة فاطمة لا تزال مريضة وتتقيأ باستمرار. يقول السيد فلاح:»إننا فقراء لا أحد يهتم إذا ما مرضنا أو حتى متنا، لكن على أحد أن يفعل شيئاً بخصوص الماء، لأنه غاية في القذارة، ويجلب الأمراض». الكل يتذمر بخصوص المياه في بغداد، والقليل هم الذين يستطيعون الشرب مباشرة من الحنفية، فبعد مرور ست سنوات على الاجتياح الأمريكي للعراق، فان ٣٦ بالمئة من مياه العاصمة بغداد هي غير صالحة للشرب، حسب وزارة البيئة العراقية- في أفضل شهر من السنة. وفي أسوأ شهر. فان النسبة تصل إلى ٩٠ بالمئة. حيث تفشت الكوليرا الصيف الماضي، ويتوقع المسؤولون ان يتكرر هذا الأمر مرة أخرى هذا العام. ويقول حسين جواد وهو بقال :»حتى وان كان الماء اليوم هو جيد، فان لا أحد يثق به، وان ٤٠ بالمئة من مبيعاته كانت عبارة عن قناني المياه، والتي تتكدس على ارتفاع سبعة أقدام على الرصيف، فنحن خائفون». عندما تأسست المدينة قبل ١٢٠٠ سنة من الآن، كانت تسمى بغداد الزاهرة أو الحديقة بغداد، لأنها كانت مليئة بالمياه، حيث أن نهر دجلة والفرات شكلا حدود بلاد ما بين النهرين، وغذت الحقول في موطن الحضارة. لا تزال بغداد تتلقى مياهها من نهر دجلة، ولكن حتى هذا المصدر الأسطوري أصبح صعبا.

الرئيس جلال طالباني سافر إلى تركيا الأسبوع الماضي لمناقشة انخفاض مناسيب المياه، لأن تركيا قامت ببناء سدود على النهر، وكذلك فان سوريا وإيران بنت هي الأخرى سدوداً على روافدها. وزيرة البيئة نرمين عثمان قالت إن نظام معالجة المياه الثقيلة في العراق معطل، وان تركيز المياه الثقيلة في نهر دجلة ارتفع بشكل كبير، إنها معادلة بسيطة، مياه قليلة في النهر، تركيز أعلى من المياه الثقيلة. كل سنة يصبح الماء أكثر قذارة.

كما أضافت : «إن الدراسات الحديثة تبين إن لون الماء غير صاف، وان الرائحة كريهة، وان الضغط أكبر، وطبعاً هذه الدراسات أجريت في أفضل شهر من السنة. مجموعة من الأسباب أكثرها ما هو متعلق بنتائج الحرب الأخيرة في البلاد، وهناك مثل يقول «العراق كان مشغولاً بالسيف والعلم».إن شبكة المياه في بغداد كان من المفترض إنشاؤها في عام ١٩٨٤، لكن صدام حسين دخل في حرب مع إيران بدلاً من ذلك، ثم اجتاح الكويت. الولايات المتحدة من جهتها قامت بقصف القوات العراقية والبلاد مما اجبره على الانسحاب من الكويت وسببت هذه الحرب دمارا لنظام المياه في العراق وقطعت الإمدادات اللازمة لذلك. لمدة عقد من الزمان استمرت العقوبات الاقتصادية مما أفقر العراق، وأصبح حال المياه أسوأ. وعند اجتياح الولايات المتحدة للعراق قبل نحو ست سنوات تعرضت أنظمة تصفية المياه إلى السلب. خلال عمليات العنف الطائفي وحملة تطهير المناطق من الإرهابيين التي تبعتها، كان من المستحيل أن تبدأ عمليات التحسين أو الصيانة، فقد تم إكمال القليل منها.

كان على محافظة بغداد تعيين رجال حماية حتى لمنشآت المياه. القوات الأمريكية قادت حملة بناء بدأت عام ٢٠٠٧ وأيضاً دفعت ضريبة عن ذلك، فقد كان واحد من أنابيب المياه مطروحاً أرضاً لمدة أشهر لأن القوات الأمريكية وضعت الحواجز الكونكريتية في طريق هذا الأنبوب. يقول حكيم عبد الزهرة متحدث باسم مدير بلدية بغداد: «منذ عام ٢٠٠٣ تم قتل ٥٠٠ مهندس في المدينة، متسببة في توقف المئات من المشاريع، و إيجاد بديل لهؤلاء الذين قُتلوا هو أمر ليس بالسهل». خلال الحرب، امتلأت المدينة بالناس المرحلين، مشكلة مخيمات من المنازل الجديدة، والمكاتب الحكومية المتروكة. يوجد نحو ٦ ملايين من سكان العاصمة بغداد يستعملون المياه في بغداد ٥ ملايين منهم يستعملونه بشكل قانوني أما الآخرون فإنهم يقومون بحفر الآبار ويستخدمون المضخات بحثاً عن المياه، وحسب قوله فان هذا يجعل عملية السيطرة النوعية عملية صعبة. فلاح أبو حسن هو واحد من ٦٢٥ عائلة سكنت مكاتب بناية وزارة الدفاع في وسط بغداد. واحد من مئات من الساكنين بطريقة غير قانونية.

وفي ظل غياب المنهولات المناسبة، فان الأهالي يقومون بتفريغ الأنابيب من منازلهم إلى الشارع مباشرة، وتتجمع المياه في بركة راكدة وطرق المياه مغلقة، وينزل الضغط إلى الأسفل، وتختلط المياه الثقيلة مع مياه الشرب، ما يجعله غير صحي لكل من يعتمد عليه. بالنظر إلى بركة مياه ثقيلة مغلقة، والنفايات تملأ المياه، فعندما يتم استخدام المضخات للحصول على المياه، فانه يلاحظ هبوط مستوى المياه الثقيلة.يقول إحسان جعفر، مدير مركز صحي، «لقد كانت المياه قذرة لسنوات طويلة وهي الآن تحمل مرض الكوليرا، والتيفوئيد، والدزنتري، والتهاب الكبد الفيروسي، وغيرها من الأمراض»، وان تعقيم وتصفية المياه سيكون أكبر تطور في نوعية الحياة في العراق». حيث أن الناس في المجمع (وهو تجمع سكاني غير قانوني) هو أكبر تجمع سكاني معرض للإصابة في مجتمعنا. يجب علينا حمايتهم، وهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بهذه الطريقة». المدينة تحتاج لعشر سنوات و٦ بلايين دولار لغرض حل هذه المشكلة، والتي تتضمن غلق هذه التجمعات، على أية حال، هناك خوف من أن غلق هذه التجمعات سيجبر العوائل أن ترمى في الشارع وهذا قد يسبب التمرد، وهي أرض خصب لتجنيد هم في الميليشيات. و خطوة مثل هذه في معالجة المياه في المدينة يتطلب تشكيل قوة أمنية.

يقول عبد الزهرة: «نحن قاتلنا، كما لو أننا في الجيش، وقمنا بجلب الناس لتنظيف المياه والمياه الثقيلة».

وفي مقابلة مع رجل الدين إمام مهند ألبياتي، وهو مهندس سابق عمل في أنظمة معالجة المياه، قال: «إن توفير مياه شرب نظيفة، هو هدف مركزي لمدينة بغداد، وللعراق ولتطبيق تعاليم الدين الإسلامي، فنحن لا نستطيع حتى أن نصلي بدون الماء، حيث يجب أن ننظف أنفسنا، ويضيف ساخراً من كيفية الوضوء في مياه بغداد هذه الأيام، «في الحقيقة إن القرآن يسمح لنا في حالة عدم وجود الماء للوضوء والنظافة، في استعمال رمال الصحراء التي لا يزال يوجد الكثير منها».

عن صحيفة ماكلاشي